تداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية على السياسة الخارجية العراقية 1980 ـ 1988

أ. زينب التومي
باحثة من الجزائر

المركز الجامعي تمنراست.
toumi356@gmail.com

الملخص:

هذه الورقة العلمية عبارة عن دراسة تتبعت تداعيات الحرب العراقية الإيرانية، حرب الخليج الأولى، أطول الحروب التقليدية في القرن العشرين على السياسة الخارجية العراقية، فبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، ورفع قادتها شعار تصدير الثورة الذي كان يُقلق الدول العربية المحيطة بإيران، وفي مقدمتها العراق ودول الخليج. وفي المقابل وصول صدام حسين للسلطة في العراق عام 1979 خلفا للرئيس أحمد حسن البكر آثار مخاوف إيران، تجددت الخلافات بين الدولتين والتي تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاض العراق حرباً مدمرة استنزفت قدراته المادية والمعنوية دامت ثمانية سنوات خلفت أثار اً سياسية واقتصادية على العراق وإيران، حاولت الدراسة تتبع انعكاسات الحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 ـ 1988م، على السياسة الخارجية العراقية، حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث عالج المبحث الأول تداعيات الحرب على دور العراق في حركة عدم الانحياز وعلى علاقاته الخارجية بدول الخليج والأردن وسورية، أما المبحث الثاني فتضمن أثر الحرب على الموقف العراقي من الصراع العربي ـ الصهيوني، كذلك تناولت في المبحث الثالث السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. ماهي أهم أثار وانعكاسات تلك الحرب على العراق، وكيف كانت السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد انتهاء الحرب؟ واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يتعقب الحادثة، والمنهج التحليلي لفهم خلفياتها، والوصفي الذي يقدم الإيضاحات والشروح، والمنهج النقدي الذي يوضح خطأ بعض النظريات، وتبقى محاولة متواضعة، لاستقراء التاريخ، لاستكشاف الآفاق المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: حرب الخليج الأولى، إيران، العراق، السياسة الخارجية.

Repercussions of the Iran-Iraq WAR on Iraqi Foreign Policy1980-1988.

Zainab AL- Toumi
University Center Tamanrasset.
Researcher from Algeria

Abstract:

THIS scientific paper is a study that traced the repercussions of the Iran-Iraq war, the first Gulf War, the longest traditional wars in the twentieth century on Iraqi foreign policy, after the Islamic revolution in Iran in 1979, and its leaders raised the slogan of exporting the revolution that worried the Arab countries surrounding Iran. Provided by Iraq and the Gulf states. On the other hand, Saddam Hussein's arrival to power in Iraq in 1979 to succeed President Ahmed Hassan al-Bakr, the effects of Iran's fears, renewed differences between the two countries, which have their roots in the depths of history, Iraq fought a devastating war that drained its material and moral capabilities for eight years, leaving political and economic effects on Iraq and Iran.

The study tried to trace the repercussions of the 1980-1988 Iraq-Iran war on Iraqi foreign policy. The study was divided into three topics. The first topic dealt with the repercussions of the war on Iraq's role in the Non-Aligned Movement and on its foreign relations with the Gulf countries, Jordan and Syria, while the second topic included the impact of the war on The Iraqi position on the Arab-Zionist conflict. In the third topic, I also dealt with the US policy towards Iraq after the end of the Iraq-Iran [1]war. What are the most important effects and repercussions of that war on Iraq, and how was the US policy towards Iraq after the war ended? The study relied on the historical method that tracks the incident, the analytical method to understand its backgrounds, the descriptive method that provides explanations and Interpretation, and the critical approach that clarifies the error of some theories, and remains a modest attempt, to extrapolate history, to explore future prospects.

Key words: First Gulf War, Iran, Iraq, Foreign Policy.

المقــدمــة:

الحرب العراقية الإيرانية 1980 ـ 1988م، من أطول النزاعات وأكثرها فظاعة بين الدول منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقبل أن تنشب الحرب العراقية ـ الإيرانية، حدثت مناوشات وأحداث في منطقة الحدود اعتباراً من أفريل 1979، واستمرت في التصاعد إلى أن بلغت ذروتها نتيجة للغزو العراقي للأراضي الإيرانية، ركزت

الدراسات التي تناولت النزاع العراقي الإيراني على مشكلات الحدود باعتبارها السبب الرئيس في هذا النزاع، وعندما بدأت القوات المسلحة العراقية بمهاجمة إيران في الثاني والعشرين والثالث والعشرين من شهر سبتمبر 1980، كانت الدوافع التي أعلنتها الحكومة العراقية وقيادة القوات العراقية استعادة الحقوق الإقليمية المسلوبة من العراق ومن الأمة العربية، وجعلت الحكومة العراقية صراعها مع إيران يمتد إلى جذور قديمة، فقد شهدت المرحلة منذ مجيء الخميني حتى سبتمبر1980م، سلسلة من المناوشات، ولكنها لم تتخذ صفة الحرب وكان العراق يعلن أنه يسعى لحل المشاكل بالطرق الدبلوماسية والقوانين الدولية، في حين اتهم الجانب الإيراني بأنه يسعى إلى ما اصطلح عليه بعبارة «تصدير الثورة «كغطاء للتوسع عل حساب العراق والأقطار العربية الأخرى.

إن للولايات المتحدة دور في إشعال الحرب العراقية-الإيرانية

وظهرت تناقضات بين النظامين في تطور علاقتهما الدولية، فقد عقد العراق سنة1972م، معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي ووجدت الأسلحة السوفيتية طريقها إلى العراق، على حين ازداد تدفق الأسلحة الأمريكية على إيران، مما يدفع بنا إلى أن نتساءل: هل انتقلت الحرب الباردة بصورة ما إلى المنطقة؟

تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على السياسة الخارجية العراقية:

الحرب العراقية ـ الإيرانية هل كانت مدبرة؟ يتفق بعض المعاصرين على أن للولايات المتحدة دور في إشعال الحرب العراقية ـ الإيرانية وأن قرار العراق لا يخلو من المؤثرات الخارجية، وهناك شواهد حول دور أمريكي ـ إسرائيلي في قرار الحرب الشاملة، فقد خدمت المصالح والسياسات الأمريكية ـ الإسرائيلية.

هناك شواهد حول دور أمريكي-إسرائيلي في قرار الحرب الشاملة

إن الرئيس صدام حسين ألمح بنفسه إلى احتمالات التدبير في خطاب بعث به إلى الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رافسنجاني يوم 21 أفريل 1990، وجاء في الصفحة الثانية من الخطاب ما نصه «فمن بين الاحتمالات التي يحملها الموقف أن تسعى القوى التي كانت لها يد في الفتنة التي وقعت بين العراق و إيران إلى تجديد [2]الحرب مرة أخرى بما يبعد السلام بين البلدين». ثم يذكر في الصفحة الرابعة من نفس الرسالة ويقول: «إن هذه القوى الشريرة التي نأمل أن تخيب آمالها وتطيش سهامها بعون الله لا بد وأن تعمل على إعادة الصراع الدامي والمسلح بين إيران والعراق» ،وكانت إشارة واضحة إلى قوى لها يد في الفتنة.[1]

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، القاهرة، مركز الأهرام، 1992. ص124.

كان انتصار الثورة الإسلامية في إيران حدثاً ضخماً مثل تحدياً تجاه العراق، ومثل تهديدا للنظم المحافظة في منطقة الخليج، وكان على الولايات المتحدة أن تبحث وسيلة لإزالة هذا التهديد أو على الأقل تحجيمه، خصوصا في ضوء المشاعر العدائية من جانب الثورة الإيرانية تجاه أمريكا، والذي بلغ ذروته في أثناء أزمة الرهائن الأمريكية في إيران، وكان يهدد بانتشار موجه كاسحة من المشاعر المعادية لأمريكا في المنطقة كلها. وفي الوقت عينه كان انضمام إيران إلى جبه الصمود التصدي من شأنه أن يعيد بعض التوازن إلى الخلل الاستراتيجي في معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد خروج مصر منها، ويشكل تحديا ليس فقط في وجه مخططات إسرائيل التوسعية في المنطقة، ولكن على وجه الخصوص كان يفتح أفاقا واسعة لاحتمالات محاصرة كامب ديفيد وإجهاض التسوية الإسرائيلية ـ الأمريكية في المنطقة، ولذلك كانت هناك مصلحة إسرائيلية مؤكدة لعرقلة أي تطور من هذا النوع[2].

إن الحرب العراقية ـ الإيرانية فرصة ذهبية لإضعاف الطرفين

(2) د. حسن نافعة، «التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد168، 1987. ص46.

وهكذا التقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وتطابقت تماما، وكان من شأن إشعال الحرب بين العراق وإيران حماية النظم المحافظة في الخليج، كما ترغب الولايات الأمريكية إلى الحيلولة دون انضمام إيران إلى الجبهة الشرقية، ولكن أيضا وبالذات إلى خروج العراق منها، ومن ثم انهياره بالكامل وهو ما تريده إسرائيل بالضبط.[3]

(3) المصدر نفسه. ص46.

ومنذ بدء الحرب بين العراق وإيران 1980م، أوضح هنري كيسنجر سياسة بلاده تجاه هذه الحرب عندما أكد بأن الحرب العراقية ـ الإيرانية فرصة ذهبية لإضعاف الطرفين، وأكد في مقال نشر في الهيرالدربون HERALD TRIBUN، بأن مصلحة أمريكا والغرب تكمن في ضرورة العمل على استمرار هذه الحرب ومنع انهيار الحكومات الموالية لها في دول مجلس الخليجي، ويتطلب ذلك وجود إيران مكبوحة وعاجزة، وكذلك وجود عراق ضعيف الذي يشكل العدو الرئيسي لإسرائيل[4].

(4) د. جواد كاظم حطاب،» السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي في عقد التسعينيات»، ص179.

أ ـ تداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية على دور العراق في حركة عدم الانحياز:

واجهت حركة عدم الانحياز في مرحلتها الثالثة 1979 ـ 1983م، تعارضاً بين التوجهات الراديكالية والمعتدلة، حيث عقدت القمة مؤتمرها السادس في هافانا سنة 1979 م، واتخذ قراراً بتعليق عضوية مصر وإخضاعها لفترة اختبار مدتها ثمانية عشر شهرا، مع إدانة صريحة لاتفاقية السلام المبرمة بين مصر وإسرائيل، وفي اجتماع وزراء الخارجية لحركة عدم

إن مصلحة أمريكا والغرب تكمن في ضرورة العمل على استمرار هذه الحرب

الانحياز في 1981م في نيودلهي، تم دعوة مصر لحضور المؤتمرات المستقبلية، وبعد انفجار الصراع المسلح بين العراق وإيران ـ وهما عضوان من أعضاء حركة الانحياز ـ والفشل في احتواء الصراع، قد عمق حدة الأزمة التي تمر بها الحركة، ومن ثم تم تأجيل انعقاد القمة السابعة لدول عدم الانحياز، والذي كان تحدد له موعد في سبتمبر 1982م، نظرا لاستفاء الدواعي الأمنية في العاصمة العراقية أثر الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي في جوان 1981م، كذلك إسقاط طائرة وزير خارجية الجزائر محمد بن يحي في ماي 1982م أثناء قيامه بمحاولة احتواء الصراع بين العراق وإيران الذي تطور إلى قصف المدن لكلا الطرفين، ومن ثم أصبحت بغداد مقرا غير آمن لقمة عدم الانحياز واعتذر العراق عن استضافتها. وبانتقال القمة السابعة وانعقادها في نيودلهي، واجهت مشاكل واستحكمت الخلافات بين أعضاء الحركة من بين الأسباب زيادة حدة الصراع العرقي ـ الإيراني، ولم يكن للحركة قرار واضح حيال الصراع العراقي ـ الإيراني[5].

(5) محمد السيد سليم، عدم الانحياز في الثمانينات، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1983. HTTP://WWW.MOQATEL.COM/OPENSHARE/BEHOTH/MONZMAT3/ENHIAZ/SEC14.DOC_CVT.HTM

ب ـ تداعيات الحرب العراقية ـ الإيرانية على السياسة الخارجية العراقية في المنطقة العربية:

على العلاقات العراقية ـ الخليجية:

كان أول ضحايا الصراع طموح صدام لتحمل دور قيادي في المنطقة، وأنهت الحرب دور صدام في قيادة دول الخليج، بل على العكس تدمر العراق وانخفض دخل محطات النفط البحرية وأصبح يعتمد على دول الخليج ماليًا وسياسيًا، وأهم دليل على التحول في ميزان القوى الإقليمي هو تشكل مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981م، الذي ضم جميع دول الخليج العربية ماعدا العراق (الكويت، قطر، البحرين، السعودية، عمان، الإمارات العربية المتحدة)، فمجلس التعاون الخليجي والوجود العسكري الأمريكي أنهى قدرة العراق على قيادة دول الخليج[6].

مجلس التعاون الخليجي والوجود العسكري الأمريكي أنهى قدرة العراق على قيادة دول الخليج

كان موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتصف بالحياد على الصعيد الرسمي، وبعض الميول والانحياز نحو العراق على الصعيد العملي مع بعض الاستثناءات التي لعبت فيها المصالح الاقتصادية وعلاقات الصداقة القديمة المميزة لإمارتي دبي والشارقة مع إيران، ناهيك عن التخوف من انتقام إيراني لا تستطيع دولة الإمارات مواجهته نظراً إلى قدرتها المحدودة، وعدم ثقتها بقدرة شركائها في دول مجلس التعاون على حمايتها[7].

(6) PHEBE MARR, THE MOD-ERN HISTORY OF IRAQ, P191

(7) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، «قراءة في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الإيرانية 1980 ـ 1988»، جريدة دنيا الوطن، بغداد، 2011/05/30.

لم يمنع الموقف المحايد للدول الخليجية من مساندة العراق، والذي كان في الأساس قرارًا سعوديًا، فقد قدرت مساهمة الدول الخليجية للعراق في المجهود الحربي بـ (200) مليار دولار، كما جمعت السعودية والكويت (300,000) برميل نفط يومياً لتعويض العراق عن تراجع إنتاجه النفطي بسبب الدمار الذي لحق بحقوله ومنشأته النفطية، وسمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب قادر على نقل (1,5) مليون برميل نفط يومياً يصب في ميناء (ينبع) على الساحل السعودي في البحر الأحمر[8].

(8) المصدر نفسه.

كما شهدت عواصم مجلس التعاون الخليجي نشاطًا دبلوماسيًا مكثفاً، وتبعتها اجتماعات استثنائية للمجلس الوزاري لمجلس التعاون ففي 15 ماي 1982، وبناء على طلب دولة الكويت عقد وزراء خارجية دول المجلس جلستين مغلقتين في العاصمة الكويتية لبحث مخاطر استمرار الحرب العراقية ـ الإيرانية.

استعرض مجلس التعاون في 30 و31 ماي 1982م في الرياض نتائج الاتصالات التي بدأتها العربية السعودية والكويت مع الجزائر[9] التي تتوسط في النزاع مع سوريا التي تساند إيران، ومع العراق نفسه، وعبر المجلس عن إيمانه بان تحقيق موقف عربي موحد هو عامل أساس لإنهاء الحرب بما يكفل الحقوق المشروعة للبلدين المسلمين. وأهاب المجلس بجمهورية إيران الإسلامية بالتجاوب مع استعداد العراق للسلام[10].

(9) الجزائر: عرض الرئيس الشاذلي بن جديد أن تقوم الجزائر بمساع حميدة من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات لحل النزاع، وخلال المساعي الدبلوماسية الجزائرية تم إسقاط طائرة وزير الخارجية الجزائري محمد الصديق بن يحي وهي متوجهة إلى طهران من قبل المقاومات الأرضية الإيرانية، ثم قام بعد ذلك السيد أحمد طالب الإبراهيمي وزير الخارجية بجولة شملت الدول الخليجية: المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين ودعم جهود الوساطة من أجل تطوق حرب الخليج وإنهائها، لكن هذه الجهود لم تكلل بنجاح. ينظر: رجاء إبراهيم سليم، «حول الجهود الدولي لإنهاء الحرب»، مجلة السياسة الدولية، العدد85، يوليو 1986م، ص ص168 ـ 169.

انتقد العراق ما ألت إليه اجتماعات مجلس التعاون الخليجي على لسان النائب الأول لرئيس الوزراء طه ياسين رمضان في ماي 1982، والذي كان يرغب بدعم أكثر للعراق، كما أشار إلى أن دولة الإمارات قد رفضت طلباً من بغداد بإثارة قضية الجزر الثلاث.

في اجتماع القمة العربية في عمان ـ الأردن في الحادي عشر من نوفمبر 1987م[11]، قام مجلس التعاون لدول الخليج العربية بجهود دبلوماسية جديدة من أجل زيادة الضغوط الدبلوماسية القائمة على إيران، ولمتابعة إيجاد تسوية. ومما يشار في ذلك الاجتماع، إن سوريا شاركت الدول العربية في إدانة التعنت الإيراني في الحرب، وجاء التحرك السوري نتيجة لتشجيع من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبشكل خاص بوساطة النفوذ السعودي في دمشق وباستخدام دبلوماسية الشيكات ـ أي المساعدات المالية حسب ما ورد [12].

(10) البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس الوزاري الرياض 7 ـ 8 شعبان 1402هـ/30 ـ 31 ماي 1982م.

(11) من أهم قراراته: الدعوة إلى وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، وتأييد حقوق العراق المشروعة في أرضه ومياهه، مؤتمر القمة العربي غير العادي، عمان 8 ـ 1987/11/11.

(12) عبد الرزاق خلف محمد الطائي»، قراءة في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الإيرانية، مرجع سابق.

يذكر أن الكاتب محمد حسنين هيكل رأى: «بأن السعودية والكويت والإمارات

وقطر وغيرها من دول الخليج قدمت للعراق مساعدات مالية مؤثرة، ولكن أحداً لم يكن على استعداد لأن يعطي ما هو أكثر من المال، وبالتالي فأنه لا الغرب ولا العرب بذلا جهوداً كافية لحصر النزاع بين العراق وإيران... ويضيف: وعندما وقعت الحرب فعلا فإن أحدهم لم يتحرك لمحاصرة نيرانها ـ وربما العكس فقد أريد لها أن تزداد اشتعالا»[13].

(13) محمد حسنين هيكل، أوهام القوة والنصر، مرجع سابق، ص123.

فمن رأيه أن واشنطن وباقي التحالف الغربي وأيضا الجيران العرب للعراق وإيران كان تقديرهم إطالة الحرب وزيادة التكاليف سوف يؤدي إلى تحجيم دور العراق الإقليمي حتى لو خرج منتصراً.

ومن وجه نظر أخرى يُرى أن الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان مجلس التعاون الخليجي وقفت إلى جانب العراق إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية بقصد إحباط محاولات الجمهورية الإسلامية الإيرانية للهيمنة على المنطقة، وليس لأن أمريكا وبلدان مجلس التعاون تقبل أن يفرض صدام حسين هيمنته على المنطقة، أي أن تأييد أمريكا ودول الخليج العربية للعراق كان في واقع الأمر تحالفا نظريًا ضمنيًا وتكتيكيًا لخدمة مصالح استراتيجية أكبر [14].

(14) د. محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية 1918 ـ 2008، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2014م، ص ص 296 ـ 297.

على العلاقات العراقية السورية:

في عقد السبعينيات، وبعد تحسن العلاقات العراقية ـ الإيرانية، بقيت العلاقات العراقية ـ السورية متأرجحة في متاهات الخلافات العقائدية بين بعث العراق وبعث سوريا، يضاف لها الخلاف حول تقسيم مياه الفرات، والخلاف حول رسوم تصدير النفط العراقي عبر ميناء اللاذقية السوري، وبالرغم من تسوية الخلاف المتعلق برسوم تصدير النفط وعودة العلاقات النفطية بين البلدين، فإن لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات العراقية اتخذت قرارًا سريًا لبناء خط جديد للأنابيب لنقل النفط من كركوك إلى البصرة في الجنوب حتى يتخلص العراق من التهديد السوري،[15]

(15) جواد هاشم، مرجع سابق، ص171.

وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، تدهورت العلاقات السورية ـ العراقية إلى أدنى حد لها، وفضلت سوريا التعاون مع إيران، وكان هذا العمل من وجه النظر العراقية خيانة، وفي أكتوبر 1980م قطعت بغداد علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق، وقدمت الدعم إلى معارضة النظام السوري داخل سوريا وفي لبنان، وقامت سوريا بالمقابل بقطع خط أنابيب العراق في أفريل1982م، مما أدى إلى القضاء على نصف صادرات العراق النفطية وتكلفة البلاد 6مليارات دولار، وأغلق العراق حدوده مع سوريا[16].

(16) PHEBE MARR ,THE MODERN HISTORY OF IRAQ, P193.

ونجحت الدبلوماسية الخليجية في إقناع سوريا بالمشاركة في إدانة التصلب الإيراني في مؤتمر القمة العربية1987م، كما ذكر آنفاً.

على العلاقات العراقية ـ الأردنية:

كان الملك حسين على غرار حكام العرب الآخرين ينظر للعراق السني العلماني على أنه درع واقي من التهديد الشيعي الثوري الإيراني، وقد توصل وليام كاسي ومسئولون كبار آخرون في البيت الأبيض إلى فكرة جعل الملك حسين وسيطاً، وكانت للملك حسين علاقات طيبة مع صدام حسين، وكان الأردن يعتمد إلى حد كبير على النفط العراقي لأنه يقدم له بأسعار أقل من أسعار السوق، وكان ميناء العقبة الأردني الذي يطل على البحر الأحمر يسلم شحنات بسهولة وينقل ما يمكن نقله إلى العراق[17].

(17) كولي جون، تر: ناصر عفيفي، التحالف ضد بابل الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص ص247 ـ 248.

كما قام الأردن بدور كبير في تقوية العراق، فبالإضافة إلى فتحه لميناء العقبة، مما سمح بمرور البضائع العراقية من البحر الأحمر، ساعد الأردن أيضاً في المجهود الحربي وإعارة الضباط العسكريين وتوريد الدبابات والمتطوعين العسكريين طول مدة الحرب[18].

(18) PHEBE MARR ,THE MODERN HISTORY OF IRAQ, P193.

تداعيات الحرب العراقية الإيرانية على الموقف العراقي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي:

الموقف العراقي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي:

العراق دولة عربية، وهذه الصفة جعلت منه طرفًا مباشرًا في معادلة الصراع العربي ضد إسرائيل، والعراق حسب موقعه الجغرافي لا يعتبر واحدا من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل، وبحكم هذا الموقع الجغرافي ذاته يعتبر أقرب الدول المحيطة مباشرة أي تلك التي لها حدود جغرافيا مباشرة معها ولهذا فإن العراق يمثل عسكريا العمق الاستراتيجي الرئيس لما يسمى بالجبهة الشرقية والتي تتكون أساسا من سوريا والأردن ولبنان، ونظرا للضعف النسبي للإمكانيات والموارد العسكرية والاقتصادية والبشرية للدول العربية الثلاث التي تشكل الجبهة الشرقية في خارطة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن العراق عصب الحياة الرئيس في هذه الجبهة، و بدون دعمه لها لا يصبح لها تأثير حاسم في مجرى الصراع سلما أو حربا[19].

(19) حسن نافعة، «التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية»، مرجع سابق، ص39.

يحتل العراق موقعًا خاصًا في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

ويحتل العراق موقعًا خاصًا في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،

وإسرائيل تعد خططها العسكرية وحسابات توازن القوى في المنطقة على أساس أن الدول العربية كافة يمكن أن تكون طرفا في أي مواجهة عسكرية معها، والعراق بإمكانه أن يدفع بقوته في مدة زمنية محدودة في ميدان المعركة مع إسرائيل، ولذلك فإن من بين الأهداف الرئيسة لإسرائيل أن تحول دون وصول هذه القوات، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استراتيجية على خطين متوازيين: **الأول:** التنسيق مع الولايات المتحدة لإجهاض عملية بناء القوة الذاتية العراقية عسكريًا واقتصاديًا ومحاولة استنزاف قدرات الجيش العراقي من خلال استدراجه إلى معارك أخرى داخلية وخارجية تحول بينه وبين أن يصبح طرفا فاعلا في أي مواجهة عسكرية تخوضها إسرائيل ضد الدول العربية المجاورة.

الثاني: رسم الخطط العسكرية والسياسة الإسرائيلية على أساس أن العراق طرف في المواجهة المباشرة، وبالتالي يصبح ضرب خطوط الإمدادات بين العراق والأردن وسوريا في مقدمة أهداف إسرائيل العسكرية[20].

(20) حسن نافعة، مرجع سابق، ص39.

منذ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في جويلية 1968م، تبنى سياسة متطرفة ومعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، ففي نوفمبر 1967م، أي قبل وصوله إلى الحكم بسبعة أشهر أصدر الحزب بيانا رفض فيه قرار مجلس الأمن الدولي رقم242الصادر في 22نوفمبر1967م، كما أدان في ربيع 1970م قبول مصر لمشروع روجرز، وزير الخارجية الأمريكي، القاضي بفرض هدنة مدتها ثلاثة أشهر بين مصر وإسرائيل والشروع بالتفاوض السلمي. واقنع العراقيون منظمة التحرير الفلسطينية برفض مشروع روجرز[21].

(21) د. علي محافظة، العرب والعالم المعاصر، ط1، عمان، دار الشروق، 2008، ص92.

ورفض العراق أية تسوية سلمية مع إسرائيل، وفي نوفمبر 1977م، عندما قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارته للقدس وإلقائه خطاب في الكنيست الإسرائيلي يدعو فيه إلى السلام، انقلبت موازين العلاقات العراقية ـ العربية ـ الدولية، إذ عاد العراق إلى التشدد في موقفه من القضية الفلسطينية رافضا قرار مجلس الأمن 242، ومقاطعا مؤتمر قمة دول الرفض الذي عقد في الجزائر في فيفري 1978م، وخلقت زيارة السادات للقدس المحتلة فرصة لبروز الدور العراقي ومن أجل ذلك وجه الرئيس العراقي الدعوة إلى حافظ الأسد لزيارة بغداد في أكتوبر 1978م، حيث وقع الرئيسان العراقي والسوري اتفاقا تضمن الخطوط العريضة للوحدة السياسية والاقتصادية بين العراق وسوريا، كما نص الاتفاق على ضرورة عقد قمة عربية في بغداد للتصدي لمحاولة السادات عقد اتفاقية صلح مع إسرائيل[22].

(22) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية1967 ـ 2000، ب ط، القاهرة، دار الساقي، ب ت، ص172.

عقد مؤتمر القمة في بغداد خلال الفترة من 2إلى 5نوفمبر، واتخذ عددا من القرارات والتوصيات أهمها:

اولاً: رفض اتفاق كامب دفيد وطرح بديل عنه يستند على قرار مجلس الأمن242، مع مطالبة إسرائيل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأسيس دولة فلسطين مع الاعتراف بحق جميع دول المنطقة بالوجود.

ثانياً: فرض عقوبات صارمة ضد مصر في حال توقيعها اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل، ومن هذه العقوبات طرد مصر من الجامعة العربية، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر وقطع جميع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عنها.

ثالثاً: تخصيص مبلغ 9 مليار دولار أمريكي لدعم دول المواجهة الأخرى الأردن، سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، من أجل الصمود في وجه تيار المصالحة التي بذرها السادات [23].

(23) جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية1967 ـ 2000، مصدر سابق ص172.

الموقف العراقي من الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد اندلاع الحرب:

أجبرت مقتضيات الحرب العراق على أن يعيد النظر في الموقف من مصر، فقد بدأ التقارب العراقي ـ المصري بعد الحرب بفترة وجيزة وأعلن الرئيس السادات مرارا قبل رحيله أنه يبيع السلاح إلى العراق، وأنه يساعده عسكريا بأشكال وبطرق مختلفة. واستمر هذا الحال بشكل متزايد في عهد الرئيس حسني مبارك، وكان العراق أول دولة عربية تعيد خطوط الرحلات الجوية المنتظمة مع مصر بعد أن كانت توقفت في إطار المقاطعة، ثم توالت الزيارات الرسمية على أعلى المستويات بين البلدين، وأصبح قطع العلاقات الدبلوماسية محصورا تماما في إطار شكلي، وأصبح العراق بسبب ظروف الحرب أكثر الأطراف العربية حماسا إلى عودة مصر إلى الصف العربي بدون اشتراط إلغاء اتفاقيتي كامب ديفيد، وساعد هذا الموقف استعادة مصر لمقعدها في منظمة المؤتمر الإسلامي[24].

(24) حسين نافعة، «التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية»، مرجع سابق، ص47.

سعى العراق إلى تكتل عربي يشبه مجلس التعاون الخليجي، فبدأ بمفاوضات مع مصر والأردن واليمن لتأسيسه وبعد عدة لقاءات واجتماعات تمهيدية أعلن صدام في بغداد بحضور الرئيس المصري حسني مبارك والحسين ملك الأردن وعلى عبد الله صالح رئيس اليمن ولادة مجلس التعاون العربي في فيفيري1989م، وعندما حاول صدام توسيع بند الاتفاق لتشمل المسائل العسكرية ومواجهة إسرائيل

رفض مبارك ذلك بسبب معارضة واشنطن أي تحالف عربي جديد هدفه محاربة إسرائيل[25].

كذلك أدت حاجة العراق الماسة إلى الدعم الاقتصادي والسياسي من جانب دول الخليج العربي، وأيضا من جانب أمريكا إلى تعديل جوهري في موقف العراق من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد وافق العراق على مشروع الملك فهد[26] الذي تبناه مؤتمر قمة فاس وهو المشروع الذي يميل إلى صالح التسوية السلمية وينطوي ضمنيا على الاعتراف بإسرائيل، وانتهى موقف العراق الرسمي على أي حل ترتضيه منظمة التحرير الفلسطينية [27].

وفي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في 5 جوان 1982، حاولت مصر بعد أن استعادت زمام المبادرة وسحبت سفيرها من إسرائيل انتزاع اعتراف أمريكي بمنظمة التحرير الفلسطينية وبحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، أي الحصول على بعض المكاسب مقابل خروج منظمة التحرير من بيروت. وحاولت مصر بالتنسيق مع السعودية والعراق وبعض الأطراف الأوربية استثمار صمود المقاومة الذي استمر لمدة شهرين، وكانت سوريا قد انسحبت في 11 جوان بعد قبولها قرار وقف إطلاق النار، قدمت مصر مشروعاً لمجلس الأمن عرف بالمشروع» الفرنسي ـ المصري» المشترك والذي حاول الالتفاف على قرار مجلس الأمن 242، الذي يتعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها مشكلة لاجئين فقط. لكن سوريا قدمت طلباً إلى الاتحاد السوفيتي لاستخدام حق النقض «الفيتو» ضد هذا القرار في حالة عرضه على مجلس الأمن، ونتيجة لذلك خرجت المقاومة الفلسطينية من بيروت بدون مكاسب، وعرف الوضع العربي انشقاقاً خطيراً أفرزته الحرب العراقية ـ الإيرانية كان له أثر على المقاومة الفلسطينية، وانقسمت دول الوطن العربي إلى محاور: محور سوريا ليبيا إيران، ومحور مصر السعودية العراق[28].

كما انتهجت أمريكا بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية سياسة الحوافز نحو العراق[29]. ففي عام 1989م كان العراق المستفيد الأول من مساعدات «برنامج القروض المميزة الأمريكي الذي ينشط لبيع المنتجات الزراعية الأمريكية في الخارج[30]. وكانت محاولة من الولايات المتحدة لدفع القيادة العراقية إلى الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض مع إسرائيل، رفض العراق العرض الأمريكي مما أدى إلى الضغط الاقتصادي والمالي عليه ليستجيب للدعوة الأمريكية، ولم يفلح هذا الضغط في تحقيق المأرب الأمريكي[31].

(25) د. ديب كمال، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحرب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، بيروت، دار الفارابي، 2013، ص 197.

(26) مشروع الملك فهد: مشروع سياسي سلمي لحل الصراع العربي الإسرائيلي أجمعت على تبنيه معظم الدول العربية ويعود ظهوره إلى عام 1981، عندما كان الملك فهد وليا للعهد، لاقى المشروع تأييدا سوفيتيا وأوروبيا ورفضته إسرائيل ووصفه وزير خارجيتها اسحق شامير بأنه «إعلان حرب جديد على إسرائيل وبأنه خطة لتصفية إسرائيل على مرحلة أو مرحلتين أهم نقاطه: 1 ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام1967، بما فيها القدس العربية. 2 ـ إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل بعد1967. 3 ـ ضمان حرية العبادات وممارسة الشعائر لجميع الأديان. 4 ـ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. 5 ـ قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس. ينظر: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج4، مرجع سابق، ص613.

(27) حسين نافعة، «التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية»، مرجع سابق، ص47.

(28) أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى انشقاق خطير في الصف العربي فكان سلوك محور سوريا ليبيا إيران كأنه ينطلق من اقتناع بأنه يمثل وحده خط المواجهة مع إسرائيل بينما محور مصر السعودية العراق خط الاستسلام للشروط الإسرائيلية وتصفية القضية الفلسطينية وظهر هذا بوضوح في الأزمة اللبنانية. ينظر: حسين نافعة، ص ـ ص، 149 ـ 150.

(29) د. على محافظة، حروب الخليج في مذكرات، مصدر سابق، ص60.

(30) بيار سالنجر، أريك لوران، حرب الخليج الملف السري، ط11، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1993م، ص16.

(31) د. على محافظة، حروب الخليج في مذكرات، مصدر سابق، ص60.

السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية:

بعد أن وضعت الحرب العراقية ـ الإيرانية أوزارها في أوت1988م، كانت قد خلفت خسائر سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية على الدولتين بذلك خرجت كل من إيران والعراق من الحرب دون أن تستطيع أي منهما تحقيق النصر التام ضد الطرف الآخ

وساد الاعتقاد أن العراق خرج منتصرا، وما كان يؤكد هذا الاعتقاد أن طهران أخذت المبادرة في عرض وقف إطلاق النار، والحقيقة أنهت بغداد الحرب وهي تتمتع بالقوة وتعاني من الاستنزاف [32].

(32) بيار سالنجر، أريك لوران، حرب الخليج الملف السري، مرجع سابق، ص7.

أمام الضربات المتتالية التي تعرضت لها إيران في مطلع جوان 1988م، جوًا وبرًا وبحرًا أجبرتها على قبول قرار وقف إطلاق النار، كما هدد العراق بالاستمرار في القصف الصاروخي، والهجمات الجوية ضد المدن الإيرانية والأهداف البترولية[33].

(33) المشير. أبو غزالة عبد الحليم، الحرب العراقية ـ الإيرانية 1980 ـ 1988،1993ب ـ ط، ص ص244 ـ 245.

ويرى بعض المعاصرين أن العراق خرج من الحرب ليس منتصرا وحسب، وإنما بقوة عسكرية إقليمية فاقت بأضعاف قوته لحظة اندلاع الحرب في سبتمبر1988م، لذلك صممت أمريكا على تدمير القوات المتزايدة للعراق تأمينا ليس لأمن دول الخليج العربية، وإنما للأمن الاستراتيجي الأمريكي من ناحية والأمن الإسرائيلي على حساب اختلال الأمن القومي العربي وإضعافه من ناحية أخرى [34].

(34) د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط1، بيروت دار المنهل اللبناني، 2009، ص170.

بات العراق يهدد المصالح الأمريكية في مجالات عدة، مثلا في المطالبة بخروج القوى الأجنبية من منطقة الخليج، كذلك الدور الإقليمي الكبير الذي يستطيع العراق القيام به في منطقة الخليج لحماية الأنظمة الخليجية وتحقيق مكاسب قومية، وتحرير الأراضي العربية المحتلة كذلك الحفاظ على توازن القوى العسكرية الردعية لصالح إسرائيل [35].

(35) عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، الدار الثقافية للنشر،2007، ص87.

بدأت الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب وبوسائل عديدة تسعى من أجل «إظهار العراق، وكأنه يشكل خطرا على مصالحها في المنطقة». وفي سنة 1988، أعد الجنرال كوليز، وهو أحد مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية دراسة خاصة بعنوان «استخدام القوة المسلحة في تأمين نفط الخليج»، افترض فيها أن العراق يمكن أن يقوم بهجوم عسكري مباشر على إحدى الدول الخليجية. وقال كوليز: «إن مسألة تدخلنا عندئذ تكون أمرًا واجبًا وحتميًا». وأضاف: «ينبغي أن نسعى لإقناع هذه الدول، أو إجبارها إذا لم تقتنع بطلب المساعدة العسكرية الأمريكية، وإذا ما

أخفقنا في ذلك، فإننا لابد أن نتحرك عسكريا، لفرض سيطرتنا المباشرة على حقول النفط». وختم دراسته بالقول: «إن نفط الخليج لا يهم حكام الخليج إلا بالقدر الذي يجعلهم أثرياء، وإنما يهمنا نحن بالقدر الذي نشغل به مصانعنا وأبناءنا ومؤسساتنا العسكرية والاقتصادية «[36].

(36) العلاف إبراهيم، «العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة»،» مجلة دراسات إقليمية، العدد،4، السنة2005

خرج العراق من الحرب مع إيران محملا بديون طائلة، وتراجعت خطط التنمية فيه[37]، وكانت أخطر ضربة للاقتصاد العراقي هي الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية النفطية وإغلاق الخليج العربي أمام صادرات النفط العراقي وتوقف ميناء البصرة عن أداء وظيفته. ونتيجة لذلك خسر العراق الكثير من دخله خلال الحرب وبعدها، كما دمرت مصانع الأسمدة و البتروكيماويات، وخرج العراق بدين خارجي وقروض كبيرة من أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ومساعدات وقروض من الكويت والمملكة العربية السعودية، وأصبح مديناً لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية بسبب بيع الأسلحة[38].

(37) اللواء الركن السامرائي وفيق مدير الاستخبارات العسكرية العامة السابق، حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيئ في العراق قراءة جديدة في حربي الخليج الأولى والثانية، الكويت، دار القبس،1997م.، ص221.

(38) PHEBE MARR، THE MODERN HISTORY OF IRAQ، PP.201-202.

على الرغم من الوضع المالي للعراق المحفوف بالمخاطر كان النظام العراقي يركز كثيراً على تطوير البنى التحتية العسكرية في أعقاب الحرب بدلا من تركيزه على إعادة الإعمار السلمي، وفي عام 1989م كانت واردات العراق العسكرية تصل إلى خمسة مليارات دولار سنويا، أي ما يقارب نصف عائدات النفط، وفي نهاية الحرب تم إنشاء مؤسسة جديدة هي مؤسسة التصنيع العسكري لتشرف على تطوير صناعة الأسلحة العراقية المحلية وخصصت لهذه المؤسسة ميزانية ضخمة وكان يرى صدام حسين أن على العراق تحقيق اكتفاء ذاتي في تصنيع الأسلحة، لاسيما أسلحة الدمار الشامل، و أن لا يعتمد على الموردين الأجانب، لذلك عزم على الاستمرار في خطته التي أقرت في منتصف السبعينيات[39].

(39) كون كوغلن، مرجع سابق، ص275.

كانت أهداف وسياسة النظام العراقي بعد الحرب مع إيران تتمثل في إعادة تشديد وتوثيق سلطة النظام في الداخل، والمحافظة على أكبر قدر ممكن من القوات المسلحة، ولتنفيذ ما هو أساسي من الأهداف مرحلة ما بعد الحرب فإن الحاجة تدعو إلى المزيد من الأموال، وكانت العائدات النفطية لسنة 1989م، لا تساوي شيئا في نظر صدام إذ أن فوائد الديون كانت تتطلب نصف هذه العائدات تقريبا والبالغة 12بليون دولار، ويستلزم ذلك مضاعفة حجم الإيرادات المالية للعراق [40].

(40) اللواء الركن السامرائي وفيق، حطام البوابة الشرقية، مصدر سابق، ص213.

ويمكن الحصول على ذلك من خلال ما يلي: 1 ـ زيادة أسعار النفط. 2 ـ الحصول على قروض إضافية. 3 ـ الحصول على مساعدات مالية خليجية وهذا يتطلب إقرارًا عربيا بأن العراق نفذ مهمة قومية في حربه مع إيران [41].

(41) المصدر نفسه، ص213.

وأشار تقرير سري حول الوضع الاقتصادي للعراق قام بإنجازه أحد رجال المال النافذين في الشرق الأوسط، يشدد على وقع تراكم الديون على العراق إلى حد لم يعد باستطاعة بغداد تسديد فوائدها المستحقة، وبرأي واضع التقرير، سوف تصل الأمور إلى سياسة نقدية متدهورة وخطرة تضطره إلى الاقتراض بفائدة 30 بالمئة سنويا. وأما الفقرة الأخيرة من التقرير فهي الأكثر أهمية لأنها تتوقع مآل الأمور بوضوح يثير الإعجاب حسب ما ورد في التقرير: «إن صدام حسين يعرف دقائق وضعه النقدي، فما هي الخيارات المطروحة أمام العراق وأمامه؟ إنها خيارات محدودة، والكويت موجودة دائما على كيلومترات قليلة من تجمعات جيشه المتعطل عند شط العرب، أن العراق بحاجة إلى منفذ على مياه الخليج المفتوحة[42].

(42) بيار سالنجر، أريك لوران، حرب الخليج الملف السري، ص ـ ص16 ـ 17.

مع إغلاق شط العرب وصعوبة فتحه بسبب مخلفات الحرب وعملية تنظيفه الباهضة الثمن حيث تتطلب تقنية عالية يقدر أن تستغرق خمس سنوات، ركز العراق على الميناء البديل أم القصر وعلى خور عبدالله الممر المائي وإلى حد أقل ميناء الزبير، وكان توسيع هذه الموانئ البديلة أمرا ممكنا، لكن أم قصر أثارت المشكلة الدائمة في نزاع العراق الحدودي القائم منذ فترة طويلة مع الكويت بشأن الجزيرتين «وربة وبوبيان» الواقعتين في المجرى المائي، وبسبب رغبة العراق في حيازة ممر بحري آمن، وبإغلاق شط العرب، ركز العراق مرة أخرى على الكويت، ولكنه حد أيضا من قدرته لتطوير اقتصاده[43].

(43) PHEBE MARR, THE MOD- ERN HISTORY OF IRAQ, PP. 203 - 204

اتبع العراق سياسة الضغط لإعادة جدولة ديونه أو تجديدها[44]، في الشهور الأولى من عام 1990م، كان يزيد العراق من الضغط الدبلوماسي على دول الخليج، وبالأخص الكويت والمملكة العربية السعودية من أجل تخفيف المأزق الاقتصادي للعراق، ومن نهاية الحرب مع إيران كان العراقيون يضغطون على قادة الخليج لحذف 40مليار دولار وهي المساعدة المادية التي أعطيت لبغداد، وأن سعر النفط المنخفض في أواخر الثمانينيات كان أيضا شأنا خطيرا بالنسبة للعراقيين.[45]

(44) IBID, PP 201 - 202.

(45) كون كوغلن، مرجع سابق، ص279.

وفي اجتماع قمة مجلس التعاون العربي في عمان للاحتفال بالذكرى التأسيسية الأولى له، طالب صدام فعليا دول الخليج بتخليصه من مشاكله المادية، وفضلا عن الإيقاف الفوري لقروض الحرب طالب بقروض جديدة بقيمة 30 مليار دولار تدفع لإعادة إعمار العراق، أعلن صدام: «فلتعلم دول الخليج بأنه إذا لم يقوموا بدفع هذا المبلغ لي فسوف أعرف كيف أحصل عليه» بيد أن دول الخليج لم تكترث بتهديدات صدام وواصلت سياستها في زيادة حصصها من إنتاج النفط OPEC [46].

(46) المصدر نفسه، ص279.

وفي ماي 1990م، دعا الرئيس العراقي إلى قمة في بغداد حاول من خلالها تهيئة تضامن عربي مع سياسة صدام تجاه الولايات المتحدة الأمريكية يساعده على فتح حوار متكافئ والحصول على دعم مالي كبير من الخليج من إلغاء الديون السابقة والحصول على قروض أو هبات جديدة، وفشل المؤتمر في كل الاتجاهات حيث لا قروض ولا مساعدات جديدة، ولا اعتراف بالدور الإقليمي وثبت أن مصر والسعودية ضد توجهات القيادة العراقية [47].

(47) اللواء الركن السامرائي وفيق، حطام البوابة الشرقية، مرجع سابق، ص ص 214 ـ 217.

حاول النظام العراقي بشتى الأساليب الخروج من أزمته المستعصية، أطلق الخصخصة وسعى للتودد من دول الخليج، فلم تعط هذه الخطوات نتائج إيجابية، بل زادت المصاعب الاقتصادية، كما ازداد الضغط الأمريكي لتحطيم قوة العراق بعد الحرب مع إيران، وبعد فشل المحاولات استقر الرأي في القيادة العراقية على أن الانفتاح والتنازل لن يخدما مصالح العراق، وأن ما يخدم العراق هو زيادة أسعار النفط، فاتهم دول الخليج وأمريكا بأنها وراء انخفاض عائدات العراق من النفط، وبدأ بمهاجمة الوجود العسكري الأمريكي في الخليج واتهم الكويت ومصدري نفط آخرين بضخ كميات غير عادية من البترول إلى الأسـواق، وأن الجانبين الأمريكي ودول الخليج يتآمران على العراق، وبدأت أجهزة الإعلام العراقية تكرر هذه الأقوال[48].

(48) كمال ديب، موجز تاريخ العراق، مرجع سابق، ص199.

صرح الرئيس صدام حسين لأحد مسؤولي الاستخبارات العراقية قائلاً: «دول الخليج لم تف بالتزاماتها المالية تجاهنا، دخلنا حربا طويلة وأعطينا دماء وصرفنا أموالا هائلة وحجمنا الدور الإيراني في المنطقة... ولم تكتف دول الخليج بعدم التزامها بتعويضنا عما خسرنا من أموال، بل أنهم اخذوا يتآمرون مع الأمريكيين على ثورتكم». وأضاف» أمريكا تنسق مع كل من السعودية والإمارات والكويت في التآمر علينا، ويحاولون تخفيض أسعار النفط للتأثير على برامج صناعتنا العسكرية وبحوثنا العلمية، ولإجبارنا على تقليص حجم قوتنا المسلحة وعندئذ يتحول نصرنا العسكري على إيران إلى تراجع»[49].

(49) اللواء الركن السامرائي وفيق، حطام البوابة الشرقية، مرجع سابق، ص222.

كما عبر الرئيس العراقي عن خيبة أمله في النظام المصري، وتحدث في أحدى جولاته إلى مركز الاستخبارات قائلاً: «لقد أخطأنا في إعادة مصر إلى الجامعة العربية، فما كسبناه من علاقتنا معها خلال فترة الحرب مع إيران لا يساوي شيئا مقابل ما كسبته، هي أعطيناها الشرعية واشترينا منها عتادًا وسلاحًا بأسعار عالية في الوقت الذي كانت تريد هي التخلص منه لشراء أسلحة أمريكية، وأخذت العمالة المصرية بلايين الدولارات وطورنا لهم بعض صناعتهم العسكرية وأشركناهم في

مجلس التعاون العربي، ولو تركناهم لحالهم لحصلت لهم اختناقات داخلية قاتلة، ولحصل لمبارك ما حصل للسادات»[50].

(50) المصدر نفسه، ص 219.

ويرى بعض المعاصرين بأن من حق العراق الحصول على الدعم العربي والغربي لتجاوز أزمته الاقتصادية، فصادرات النفط العراقي لم تعد تلبي حاجيات النظام من نفقات عامة كما أن الميزانية العسكرية بما فيها قطاع التصنيع الحربي باتت تبتلع 88 بالمئة من عائدات البترول 1989م.

الخاتـمــة:

اتبعت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج مع دولتي الخليج الوازنتين إقليميا إيران والعراق، واعتمدت تكتيكا يقضي بتحقيق هدفين متلازمين: الأول سياسة التحريض والدفع بالدولتين إلى الحرب المدمرة والتي استمرت لثماني سنوات متواصلة 1980 ـ 1988م، وعلى الرغم من الموقف العلني لوزير خارجية أمريكا بالحياد بعد لقائه مع نظيره السوفيتي في نيويورك بداية الحرب، إلا أن كل طرف حاول أن يتحرك ضد مصلحة الآخر، والهدف الثاني سياسة تخويف بلدان الخليج العربية من جراء المبالغة بتضخيم الطموحات الإقليمية لكلا الدولتين بهدف لجوء تلك البلدان إلى إبرام العديد من معاهدات الدفاع والحماية مع الولايات المتحدة، وبالتالي الاستجابة للشروط الأمريكية وكل ما تمليه تلك من مترتبات عسكرية وتسليحية وإنفاقية باهظة.

أدت الولايات المتحدة دور المحرض والمشجع للعراق، وتبنت إدارة ريغان مطلع عام 1981 سياسة رفع اليد حيال الحرب العراقية ـ الإيرانية، و رأت في استمرار الحرب مصلحة لها شرط ألا تمتد إلى مناطق أخرى، ولا تهدد النفط وممراته، فعندما كان مسار الحرب يعطي للعراق اليد العليا، كانت المساعدات على نحو أو آخر تجد طريقها إلى إيران والعكس صحيح، وذلك لأن الحرب تدور بين خصمين للولايات المتحدة النظام الإيراني الذي أسقط حكم الشاه الموالي لها وجاهر بعدائه للسياسة الأمريكية وحاول إذلال أمريكا باحتجاز موظفي سفارتها في إيران، كذلك النظام العراقي أصبح يتمتع بدور إقليمي بارز لمعارضته اتفاقية كامب دافيد والسياسة الأمريكية أيضا، وما تشكله قوته العسكرية من تهديد لإسرائيل.

أن طرفي الحرب العراق وإيران هما عضوان متشددان في منظمة الأوبك يطالبان باستمرار برفع أسعار النفط.

وأن هذه الحرب ستحدث شرخا في العلاقات العربية ـ الإيرانية بعد تحسنها النسبي

على أثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وأن إطالة الحرب ستنهك الطرفين، وبالتالي توفر على الولايات المتحدة التدخل المباشر لإسقاط وتحجيم دور أي من الطرفين المتحاربين. ولم تتحمس وتبذل الولايات المتحدة أي جهود لإنهاء الحرب على الرغم من أن إنهائها كان حاجة إنسانية، وعملت على الحصول على ميزة التفوق على الاتحاد السوفيتي وتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية من طرفي الحرب.

كان انضمام إيران إلى جبهة الصمود التصدي من شأنه أن يعيد بعض التوازن إلى الخلل الاستراتيجي في معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي بعد خروج مصر منها، ويشكل تحديا ليس فقط في وجه مخططات إسرائيل التوسعية في المنطقة، ولكن على وجه الخصوص كان يفتح آفاقا واسعة لاحتمالات محاصرة كامب ديفيد وإجهاض التسوية الإسرائيلية ـ الأمريكية في المنطقة. ولذلك كانت هناك مصلحة إسرائيلية مؤكدة لعرقلة أي تطور من هذا النوع، فالتقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية وتطابقت تماما، وكان من شأن إشعال الحرب بين العراق وإيران حماية النظم المحافظة في الخليج، كما ترغب الولايات الأمريكية إلى الحيلولة دون انضمام إيران إلى الجبهة الشرقية، ولكن أيضا وبالذات إلى خروج العراق منها ومن ثم انهياره بالكامل وهو ما تريده إسرائيل بالضبط.

بعد نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية اكتسب العراق قوة عسكرية، ورأت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق خطرا لامتلاكه أسلحة لا سيما الأسلحة البيولوجية والصواريخ بعيدة المدى. كما أن التطورات التي عرفتها العراق في إنتاج الأسلحة أثار حفيظة الولايات المتحدة وإسرائيل.

قائمة المصادر:

الوثائق

1 - البيان الصحفي الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة للمجلس الوزاري الرياض 7 ـ 8 شعبان 1402هـ /31/30 ماي 1982م.

الموسوعات:

1 - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مطبعة المتوسط، ط 1، بيروت لبنان ،1974.

الكتب:

1 - المشير. أبو غزالة عبد الحليم، الحرب العراقية ـ الإيرانية1980 ـ 1993،1988ب ـ ط.

2 - بيار سالنجر، أريك لوران، حرب الخليج الملف السري، ط11، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،1993م

3 - جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام ذكريات في السياسة العراقية1967 ـ 2000، ب ط، القاهرة، دار الساقي، ب ت.

4 - د. ديب كمال، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين إلى الحرب الأمريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية، بيروت، دار الفارابي،2013.

5 - اللواء الركن السامرائي وفيق مدير الاستخبارات العسكرية العامة السابق، حطام البوابة الشرقية وحقائق عن الزمن السيئ في العراق قراءة جديدة في حربي الخليج الأولى والثانية، الكويت، دار القبس،1997م.

6 - عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، الدار الثقافية للنشر،2007.

7 - د. علي محافظة، العرب والعالم المعاصر، ط1، عمان، دار الشروق،2008.

8 - كولي جون، تر: ناصر عفيفي، التحالف ضد بابل الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق، ط1، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية،2006.

9 - د. محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة من الوحدة العربية1918 ـ 2008، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2014م.

10 - د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، ط1، بيروت دار المنهل اللبناني، 2009.

11 - هيكل محمد حسنين، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، ط1، القاهرة، مركز الأهرام،1992.

المجلات والدوريات:

1 - رجاء إبراهيم سليم، «حول الجهود الدولي لإنهاء الحرب»، مجلة السياسة الدولية، العدد85، يوليو 1986م

2 - نافعة، حسن: «التفاعلات بين الحرب العراقية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي»، مجلة شؤون فلسطينية، العدد168، سنة 1987.

الجرائد والصحف:

1 - عبد الرزاق خلف محمد الطائي، «قراءة في موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من الحرب العراقية الإيرانية 1980 ـ 1988»، جريدة دنيا الوطن، بغداد، 2011/05/30.

المواقع الإلكترونية:

1 - محمد السيد سليم، عدم الانحياز في الثمانينات، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة،1983. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/ Monzmat3/Enhiaz/sec14.doc_cvt.htm

المراجع الأجنبية:

1 - PHEBE MARR, THE MODERN HISTORY OF IRAQ, THIRD EDITION, west view press A Member of the Perseus Books Group.